الأمم المتحدة S/PV.5045

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٤٥**

الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يانييث – بارنويفو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمبر جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-52419 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو ممثل أفغانستان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/634، وتتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وفي هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الآن الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): بعد أحد عشر يوما من الآن، سوف يطرأ تطور تاريخي على عملية بون للسلام، إذ سيتوجه الأفغان إلى صناديق الاقتراع لينتخبوا رئيسا لهم لأول مرة في تاريخ أفغانستان. ولذا فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على آخر تطورات الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية.

وتسير الأعمال التحضيرية السوقية وفقا للجدول الزمني التزاما بموعد الاقتراع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد قدمت جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات خططا تنفيذية للانتخابات، وخصص على أساسها المواد والموظفون لمختلف المكاتب الميدانية التابعة للهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. وقد وصلت جميع صناديق الاقتراع والمطبوعات إلى أفغانستان. ويجري نقلها الآن من كابول إلى مكاتب المقاطعات المختلفة، حيث سيتم تأمينها إلى أن يحين موعد الانتخاب. وعندئذ ستنقل على مراكز الاقتراع قبل الانتخاب مباشرة. ويشكل تعيين الموظفين لتلك المكاتب حاليا محور تركيز هذه العملية الكبيرة المعقدة. وقد تم في ستة أقاليم من الثمانية المحددة توظيف نحو ١٢٥ ٠٠٠ شخص للعمل فيما يقرب من ٥ ٠٠٠ مركز اقتراع في البلد. وسيتم التعيين قريبا في الغرب وفي الجنوب.

ويشمل الموظفون الذين تم تعيينهم بالفعل في أفغانستان نحو ٥ ٠٠٠ من مشرفي المواقع، الذين يتلقون

التدريب ويقومون بدورهم بتدريب الموظفين الذين سيشرفون عليهم. واضطُلع بالتعيين في تنسيق وثيق مع المجتمعات المحلية. وثبت في أثناء فترة تسجيل الناخبين مدى أهمية عنصر التعاون من جانب تلك المجتمعات بالنسبة لأمن العملية الانتخابية ونزاهتها.

وبالرغم من نوبات العنف الأخيرة في هيرات، التي أخّرت العمليات في غربي أفغانستان بعض الشيء، فقد هدأت مظاهر التوتر في ذلك الجزء من البلاد الآن، الأمر الذي مكن من استئناف الأعمال التحضيرية للانتخابات برغم الضرر الذي لحق بمكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات خلال أحداث ١٢ أيلول/سبتمبر.

ويقوم ثمانية عشر مرشحا رئاسيا و ٣٦ مرشحا لنائب الرئيس، من بينهم ثلاث نساء، يمثلون نطاقا عريضا من مختلف المكونات السياسية والعرقية في أفغانستان بحملاتهم للانتخابات الرئاسية منذ افتتاح الحملة رسميا في ٧ أيلول/سبتمبر. وبالرغم من أن كابول تمثل مركز الأنشطة السياسية، كما هو متوقع، يشن مختلف المرشحين حملاتهم في كافة أرجاء البلد، وينشرون أفكارهم سواء من خلال وسائط الإعلام العامة والخاصة أو عن طريق الاجتماعات العامة.

وفي الوقت ذاته، اعتمدت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات عدة أنظمة تشكل إطارا قانونيا للحملة، وتتعلق بإجراءات شن الحملة الانتخابية، وتمويل الحملة، والمخالفات الانتخابية، ووسائط الإعلام. يضاف إلى ذلك أن تلك التعريفات تحدد ماهية الممارسة الحرة لحقوق التصويت ومسؤوليات الحكومة وحدود إجراءاتها فيما يتعلق بالانتخابات. كما تشترط على المرشحين ووكلائهم ومؤيديهم الامتناع عن استعمال لغة تحرض على الكراهية أو العنف بأي شكل من الأشكال.

أما النظام المتعلق بتمويل الحملة الانتخابية فيحدد من يستطيع أن يسهم في الحملات، ويطلب إلى المرشحين إبلاغ الهيئة المشتركة لإدارة الانتخاب بصفة دورية عما يتلقونه من مساهمات وما يتكبدونه من نفقات. كما يحدد هذا النظام أن الموارد العامة لا يمكن استخدامها لأغراض الحملة اللهم إلا كجزء من برنامج يعود بالفائدة على جميع المرشحين، دون استثناء، تحت إشراف الهيئة. ويحدد نظام وسائط الإعلام قواعد بشأن تخصيص وقت ومساحة الإعلان في وسائط الإعلام لأغراض الحملات السياسية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن المرشحين يمنحون وقتا على الهواء في الإذاعة الوطنية والتليفزيون الوطني.

(تكلم بالانكليزية)

وبغية تحسين الأجواء السياسية، تواصل اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان رصد ممارسة الحقوق السياسية في كافة أنحاء البلاد. والإبلاغ عنها. أما التقرير الثاني، ويغطي الفترة من ٨ تموز/يولية إلى ٢٤ آب/أغسطس، فقد صدر يوم ٥ أيلول/سبتمبر. وقد جرى توزيع هذين التقريرين على جمهور واسع لجذب اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية في بعض المجالات. كما أنهما يشيران إلى عدد من المشاكل، في مجالات من قبيل سبل الوصول إلى وسائط الإعلام، والأمن، وسلوك المسؤولين المحليين، ويقدمان بعض التوصيات الرامية إلى تحقيق الإمكانيات الديمقراطية للانتخابات الرئاسية. وهذه التوصيات موجهة إلى الحكومة والأحزاب السياسية والهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات والمجتمع الدولي. وسوف يُنشر

تقرير ثالث، يركز على المسائل المتعلقة بالحملة قبل نهاية هذا الشهر.

وبناء على توصية اللجنة المعنية بوسائط الإعلام، اعتمدت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات مدونة لقواعد سلوك وسائط الإعلام تضمن في جملة أمور الدقة والنزاهة والتوازن في التقارير وتنص على أن وسائط الإعلام يقع عليها واجب تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة وتعزيز القيم الديمقراطية. ويشير النظام أيضا على وجه التحديد إلى أن لجميع المرشحين الحق في التمتع بحيز أو بوقت للإعلان السياسي دون مقابل في وسائط الإعلام التي تديرها الدولة. وبدأت اللجنة المعنية بوسائط الإعلام في رصد امتثال وسائط الإعلام لمدونة قواعد السلوك.

وسيكتسب وجود المراقبين المحليين والدوليين أهمية كضمان آخر للحرية والإنصاف، خاصة يوم الانتخاب. ذلك أن القيود الأمنية وغيرها جعلت من الصعب على المنظمات والحكومات الدولية نشر بعثة كاملة للمراقبة. ومن المشجع رغم ذلك أن عددا من المراقبين الأجانب والمحليين على الأقل يجري نشرهم في مختلف المناطق. وقد اعتمدت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات ١١ منظمة وطنية ودولية للرصد، وسوف تعتمد ١٤ منظمة أخرى في الأيام المقبلة.

وقد تقدم بطلبات وثائق التفويض حتى الآن قرابة ٣ ٥١٠ مراقبين، ٨٨ من بينهم دوليون و ٣ ٤٢٢ وطنيون. وطلبت منظمات دولية، بما فيها السفارات، وثائق تفويض بصفة ضيوف لقرابة ١٣٩ من الموظفين الدوليين الذين يعزز حضورهم، بدون شك، ثقة الأفغان في مصداقية عملية الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، منحت حتى الآن وثائق التفويض لما يزيد على ١٢ ٩٤٧ ممثلا لـ ٢٤ حزبا سياسيا لمراقبة عملية الاقتراع.

إن المعتمدين كمراقبين وكضيوف لن يقدموا بيانات رسمية بعد الانتخابات. وستقوم مجموعات عديدة بتقديم التقارير لحكوماتها أو للدول الأعضاء حول استنتاجاتها من مراقبة الانتخابات. وفضلا عن ذلك، ستقوم هذه المجموعات بتقديم توصيات تهدف إلى تحسين الانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة، المقرر أن تجري في الربيع القادم. وبحلول ٩ تشرين الأول/أكتوبر سيزيد مجموع المراقبين والراصدين المحليين على ١٦ ٠٠٠ مراقب، وسيناهز عدد المراقبين الدوليين والضيوف ٢٢٧ مراقبا وضيفا خاصا. وسيقوم هؤلاء بمراقبة دقيقة لعملية التصويت في الأماكن المحددة لهم، وبتركيز خاص على المراكز الإقليمية.

وأود أن أذكر بعض الملاحظات حول التصويت الذي سيجري خارج البلد. فسوف يشارك اللاجئون الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية وفي باكستان في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبالرغم من بداية بطيئة، فإن مهام التسجيل والتحضير لعملية التصويت في كلا البلدين ماضية على قدم وساق. وستتم عملية التسجيل في باكستان في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، في ٤٠٠ مركز في إسلام أباد وفي المقاطعات التي تستضيف اللاجئين كبالوشستان والحدود الشمالية الغربية، وبعد ذلك ستعرض قوائم التسجيل للمراجعة وتقديم الطعون. ولعلكم تذكرون أنه في جمهورية إيران الإسلامية لن تتم عملية التسجيل لأن بطاقة هوية اللاجئين الحالية ستستخدم كبطاقة ناخب. وفي إيران ستجري الانتخابات في طهران وفي المقاطعات السبع التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين. وبعد التصويت سيتم نقل صناديق الاقتراع من باكستان وإيران إلى كابل لفرزها. وقد أبدت البعثات الدبلوماسية في كل من إيران وباكستان رغبتها في اعتمادها بصفة الضيف الخاص في عملية التصويت.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن الخطة الأمنية للانتخابات تم تطويرها من قبل أمانة الهيئة المشتركة للانتخابات بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمن الوطنية، وقوة الأمن الدولية لتقديم المساعدة، وقوات التحالف. وتتضمن الخطة حماية مواقع التصويت ومراكز فرز الأصوات، وكذلك تأمين حركة موظفي الانتخابات والمواد الحساسة كبطاقات الاقتراع المستعملة وغير المستعملة. وانطلاقا من ترتيبات الأمن التي طورت أثناء عملية التسجيل، فإن الشرطة الوطنية سوف تقوم بتوفير الأمن في مراكز التصويت، وستقوم قوات الجيش الوطني بتأمين المناطق المحيطة بالمراكز الانتخابية، بينما ستفرض قوة الأمن الدولية للمساعدة، أو قوات التحالف، سوارا أمنيا داعما حول تلك المناطق. وتحدد الخطة الأمنية طرق الوصول الآمنة لنقل صناديق الاقتراع، وتتضمن توفير وحدات من الشرطة لمرافقتها. وستركز القوة الدولية بشكل خاص على الجوانب الحساسة للعملية كنقل صناديق الاقتراع ومراكز فرز الأصوات.

وتستمر المناقشات الآن مع الشركاء الأمنيين، الوطنيين والدوليين، من أجل تحقيق أكبر قدر من الوضوح بالنسبة لتقاسم الأدوار وإدارة التعامل مع الحوادث التي قد تقع، بما في ذلك استخدام قوة الرد السريع وقنوات الاتصال. وفي الأسبوع الماضي أجرت هيئة الانتخابات المشتركة والشركاء الأمنيون تدريبات تطبيقية تم التعامل فيها مع حوادث افتراضية متعددة في مختلف أنحاء البلد. وتم جمع المعلومات في مركز واحد للعمليات، وقدمت من خلال فرق تحليلية إلى هيئة صنع القرار العليا، التي تتألف من وكالات الأمن التابعة للحكومة وأمانة هيئة الانتخابات المشتركة وممثلي قوة الأمن الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة.

ولا يمكن استبعاد وقوع حوادث كثيرة في البلاد في موعد الانتخابات أو في وقت قريب منه. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق كامل الاستعداد للرد على الهجمات، وخاصة على مراكز التصويت ووسائط نقل صناديق الاقتراع، ومراكز فرز الأصوات. ولهذا الغرض، لا بد لنا أن نشكر قوة التحالف على قرارها بنشر كتيبة إضافية، وكذلك قدرات سوقية، وفي الواقع قدرات جوية، لدعم هذه العملية. ونرحب باستكمال نشر قوة الدعم الدولية في الشمال الشرقي والشمال الغربي، مع أننا كنا نتمنى أن تكون المرحلة الثانية من عملية توسيعها قد انتهت قبل الانتخابات لكي تتمكن قوات التحالف من التركيز على مناطق الشرق والجنوب.

ولأن حجم القوات الأمنية قليل بالنسبة للمساحة المشمولة، وبالاستفادة من تجربة عملية تسجيل الناخبين، فإن أحد العوامل الأمنية الأساسية سيكون إشراك المجتمعات المحلية في حماية الموظفين المتواجدين في مناطقها والتسهيلات الموجودة فيها. ويتم الآن بذل جهود كبيرة بالتعاون مع زعماء القبائل والمجتمعات من أجل تحديد دورهم الهام في الترتيبات الأمنية المحلية، وخاصة المناطق الشرقية، والجنوبية الشرقية، والجنوبية. وقد طُلب من شيوخ القبائل توفير الأمن والعمل مع المجالس المحلية على ردع وإحباط كل من يحاول عرقلة عملية الانتخابات. وقد كانت استجابتهم في أغلب الأحيان ممتازة.

وفيما يتعلق بالأمن في خارج البلد، فإننا نعبر عن امتناننا لكل من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الجهود الكبيرة التي بذلتاها لحماية العملية الانتخابية في كلا البلدين. وفي باكستان جرت في الأسابيع القليلة الماضية محاولات من قبل مجهولين لتخويف الناخبين، وكذلك موظفي المنظمة الدولية للهجرة، وهي الشريك التنفيذي في العملية الانتخابية في خارج البلد. وقد أُبلغت السلطات المختصة بهذه التهديدات، ونحن سعداء بالتنظيمات التي

تلقيناها من السلطات المعنية بأنها ستنظر في التهديدات بسرعة وسترد عليها فورا.

أخيرا، وليس آخرا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فمن الجوهري تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لأنها ستحد من قدرة سماسرة السلطة المحليين من استخدام النفوذ غير الملائم في أثناء عملية الانتخابات. وقد استمدت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعض الزخم خلال الأسابيع الماضية. وكان ذلك نتيجة لالتزام وزارة الدفاع من جديد بتنفيذ هذا البرنامج، وللجهود المشتركة للقادة المحليين والحكومة المركزية والمجتمع الدولي، وجهود وزارة العدل في التطبيق الصارم للقوانين التي تتطلب قطع العلاقات مع الجماعات المسلحة كشرط لتسجيل الأحزاب السياسية الجديدة. ونتيجة لذلك، تم نزع سلاح ٢ ٠٠٠ رجل خلال الأيام العشرة الماضية، ويجري التحقق من هويات بضعة ألوف من الأشخاص الآخرين بغية إشراكهم في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإسراع في جمع الأسلحة الثقيلة في مخازن خاصة – تم تجميع ٥٠ في المائة منها حتى الآن – في محاولة لإكمال إنجاز هذا البرنامج بالنسبة لكل الأسلحة قبل الانتخابات.

وخلاصة القول إن إنجاز الانتخابات بنجاح في ٩ تشرين الأول/أكتوبر سيمثل خطوة هامة في سبيل أفغانستان نحو الديمقراطية. وخلال الأحد عشر يوما المتبقية حتى الانتخابات، علينا جميعا، كأفغان وكمجتمع دولي، أن نعمل بالتنسيق لضمان نجاح العملية. وكما استمع مجلس الأمن اليوم، فإن الترتيبات الفنية تسير في المسار الصحيح، ولكنها تبقى هشة بسبب حالة انعدام الأمن السائدة. وتقع المسؤولية الأمنية بالدرجة الأولى على عاتق الحكومة الأفغانية. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتأسيس وتدريب ونشر جيش وطني وقوات شرطة وطنية، فهي ما زالت غير مستعدة لتحمل كامل العبء. وهي لذلك، ما زالت تعتمد على دعم القوات الدولية.

وفيما يتعلق بفترة ما بعد الانتخابات، لا بد من ثبات الأفغان والمجتمع الدولي على التزامهم. فنحن لا نستطيع أن نغفل التحديات الباقية، وهي التحضير للانتخابات البرلمانية، والحاجة إلى تطوير ركائز متينة للدولة، وقطع دابر صناعة العقاقير غير المشروعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس المسبقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.